

برنامج لإدراج النوع الاجتماعي ضمن الجهود المتصلة بالتغير المناخي في الأردن



أذار 2011

تحرير: فراس عبدالهادي

المحتويات

3	مصطلحات
5	موجز تنفيذي
6	الفصل الأول: السياق والمنهجية
6	1. نظرة عامة
7	2. سهولة تأثر الأردن بالتغير المناخي
8	3. الاتفاقيات وأطر العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي في الأردن
10	4. المنهجية
12	الفصل الثاني
12	1. الهدف العام للبرنامج
12	2. القطاع ذو الأولوية رقم 1: المياه
15	3. القطاع ذو الأولوية رقم 2: الطاقة
17	4. القطاع ذو الأولوية رقم 3: الزراعة والأمن الغذائي
22	5. القطاع ذو الأولوية رقم 4: تقليل النفايات وإدارتها
27	الفصل الثالث: متطلبات مؤسسية
27	1. التنسيق بين المؤسسات الحكومية لدعم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الجهود المتصلة بالتغير المناخي
27	2. ضمان إدماج معايير النوع الاجتماعي عند تطوير مشروعات وبرامج متصلة بالتغير المناخي في الأردن
27	3. تعزيز قدرات منفي البرنامج
28	4. ضمان التزام الممولين المستمر بدعم البرنامج
29	مراجع

مصطلحات

- Arab Women Organization جمعية النساء العربيات
- Carbon Dioxide Equivalent (CO_{2eq}) مكافئ ثاني أكسيد الكربون
- Conference of Parties مؤتمر الأطراف
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)
Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)
- Civil Society المجتمع المدني
- Department of Statistics دائرة الإحصاءات العامة
- Food and Agriculture Organization (FAO) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
- Greater Amman Municipality أمانة عمان الكبرى
- German Technical Cooperation الوكالة الألمانية للتعاون التقني
- Gross Domestic Product الناتج المحلي الإجمالي
- Global Environment Facility مرفق البيئة العالمي
- Greenhouse Gas غاز الدفيئة
- Initial National Communication البلاغ الوطني الأول
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي
- International Union for Conservation of Nature (IUCN) الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
- International Non-Governmental Organizations منظمات دولية غير حكومية
- Jordan Metrological Department دائرة الأرصاد الجوية
- Jordan River Foundation مؤسسة نهر الأردن
- Jordan Hashemite Fund for Human Development (JOHUD) الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
- Jordanian National Commission for Women اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
- Jordan Institution for Standards and Metrology مؤسسة المواصفات والمقاييس
- Jordanian Standard مواصفة أردنية
- Municipal Solid Waste نفايات بلدية صلبة
- Ministry of Energy and Mineral Resources وزارة الطاقة والثروة المعدنية
- Ministry of Municipal Affairs وزارة الشؤون البلدية والقروية
- Monthly Maximum Temperature أقصى المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة
- Ministry of Agriculture وزارة الزراعة
- Ministry of Environment وزارة البيئة

- وزارة التربية والتعليم Ministry of Education
وزارة الصحة Ministry of Health
وزارة التخطيط والتعاون الدولي Ministry of Planning and International Cooperation
وزارة المواصلات Ministry of Transport
وزارة المياه والري Ministry of Water and Irrigation
متوسط مستوى سطح البحر Mean Sea Level
الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals
المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
National Center for Agricultural Research and Extension (NCARE)
الدراسة الوطنية للتطور البيئي والاقتصادي في ضوء التغير المناخي
National Environmental and Economic Development Study (NEEDS) for Climate Change
المركز الوطني لبحوث الطاقة National Energy Research Center
الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية National Strategy for Women
مؤسسة نور الحسين Noor Al Hussein Foundation
منظمات غير حكومية Non-Governmental Organizations
خطة عمل Plan of Action
فولطاضوئي Photovoltaic
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة Royal Society for the Conservation of Nature
البلاغ الوطني الثاني Second National Communication
مكافئ لطن من النفط Tonne of Oil Equivalent
تدريب المدربين Training of Trainers
البلاغ الوطني الثالث Third National Communication
الأمم المتحدة United Nations (UN)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP)
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environmental Programme (UNEP)
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
United Nations Development Assistance Framework (UNDAF)
سهولة التأثر والتكيف Vulnerability and Adaptation (V&A)
منظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)
سلطة المياه Water Authority of Jordan
محطة معالجة مياه الصرف الصحي Wastewater Treatment Plant

موجز تنفيذي

المملكة الأردنية الهاشمية دولة نامية من الشريحة العليا للدول متوسطة الدخل. ويغلب على الأردن الطابع الحضري حيث يقطن أكثر من 70٪ من السكان في المدن والبلدات مما يعني اعتماداً كبيراً على الطاقة. كما يصنف الأردن من ضمن أفقر عشر دول في الموارد المائية على المستوى العالمي الأمر الذي يندرج بعواقب وخيمة على الزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة. ومن التحديات الإضافية التي تترتب على النزعة الحضرية المفرطة والشح الكبير في المياه تقليل النفايات وإدارتها بطرق فعالة.

يؤثر التغير المناخي على الجميع وحيثما كانوا، لكن الدول النامية تبقى الأسهل تأثراً، فتزداد بذلك وطأة المشاق التي تكابدها نتيجة للعوامل المختلفة الأخرى. كما أن التغير المناخي ذو آثار متباينة على كل من النساء والرجال. فما هو قائم من ظروف اجتماعية تجعل النساء أسهل تأثراً من الرجال رغم أنه بمقدورهن الانتفاض على دور الضحية الذي ألصق بهن. فالنساء بحكم دورهن في المجتمع يستطعن أن يكن عناصر فعالة للتغيير الإيجابي قادرة على وضع حلول للعديد من التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية.

إدراكاً لهذا الدور طلبت الحكومة الأردنية¹ من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة من خلال مكتبه الإقليمي الذي يتخذ من عمان مقراً له المساعدة في تصميم برنامج لإدراج النوع الاجتماعي في جهود التصدي للتغير المناخي في الأردن، بحيث يكون الهدف من هذا البرنامج: ضمان إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في الجهود الوطنية للتعامل مع التغير المناخي حتى يصبح بمقدور كل من النساء والرجال الإسهام في مبادرات وبرامج وسياسات وتمويل التغير المناخي بما يكفل الاستفادة الطرفين القصوى منها. وإن تم تبني هذا البرنامج فسيكون الأول من نوعه في المنطقة العربية.

وقد أمكن تطوير هذا البرنامج من خلال دعم مالي قدمته الحكومة الفنلندية وبلاستفادة من سلسلة من الأنشطة كالزيارات الميدانية وتحليل الأطراف المعنية والتشاور معها. كما وُضع البرنامج استناداً إلى تحليل القطاعات الوطنية ذات الأولوية حالياً فيما يتصل بالتغير المناخي والتي حددتها الحكومة الأردنية (وهي المياه، الطاقة، الزراعة والأمن الغذائي، تقليل النفايات وإدارتها)، وإلى ورشة عمل عقدت في عمان في مطلع تشرين ثاني 2010 شارك فيها ممثلو الجهات المعنية وهي بالإضافة إلى المنظمات النسائية والمؤسسات الأكاديمية: وزارة البيئة، وزارة المياه والري، وزارة الزراعة، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، جمعية النساء العربيات، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي.

ويعرف البرنامج الدور الذي ستتولى وزارة البيئة القيام به في إطلاق وتيسير الجهود باعتبارها الجهة المنفذة داخلياً من ناحية وبالعامل مع الشركاء الاستراتيجيين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للتغلب على المحددات واستثمار الفرص المتاحة لتعميم مبادئ المساواة في النوع الاجتماعي في إطار جهود التعامل مع التغير المناخي من ناحية أخرى. كما يضع البرنامج إطار عمل لإدماج منظور النوع الاجتماعي في مساعي التصدي للتغير المناخي في الأردن خلال المدة الواقعة بين عامي 2011 و 2016، ويحدد الأهداف والأنشطة الأساسية القابلة للتحقيق ومؤشراتها الموضوعية لكل من القطاعات ذات الأولوية.

أخيراً يضع البرنامج ضوابط مؤسسية عديدة لاتباعها من أجل النجاح في التطبيق.

¹ تلقي الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة هذا الطلب من خلال كتاب وزارة البيئة المؤرخ في 2010/6/29.

الفصل الأول: السياق والمنهجية

1. نظرة عامة

الموقع

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في جنوب غرب آسيا وهي تبعد عن البحر الأبيض المتوسط نحو ثمانين كيلو متراً من ناحية الشرق، وتبلغ مساحتها 88,778 كيلو متراً مربعاً. يحد الأردن من الشمال سوريا ومن الشمال الشرقي العراق ومن الشرق والجنوب السعودية ومن الجنوب الغربي خليج العقبة ومن الغرب فلسطين. ويبلغ مجموع مساحة الحدود البرية للمملكة 1,635 كيلو متراً في حين تبلغ مساحة ساحلها 26 كيلو متراً.

المناخ

يغلب مناخ البحر الأبيض المتوسط على الأردن، حيث تكون أشهر الصيف جافة وأشهر الشتاء باردة نسبياً وماطرة، في حين يتسم كل من فصل الربيع الذي يبدأ في أواسط نيسان وفصل الخريف الذي يبدأ في تشرين أول بقصر المدة. أما الموسم المطري فيبدأ في تشرين أول ويمتد أحياناً إلى ما قبل أيار.

الأقاليم المناخية

من الناحية المناخية يمكن تقسيم الأردن إلى ثلاثة أقاليم هي: وادي الأردن (الغور)، المرتفعات الجبلية، البادية والصحراء.

وتعتبر المنطقة الغربية من الأردن أكثر الوديان انخفاضاً عن سطح البحر في العالم. ويعبر نهر الأردن الواقع شمال غرب المملكة هذا الوادي متجهاً جنوباً صوب البحر الميت الذي بدوره يمثل من خلال مناخه الدافئ شتاءً وتوفر مياه الري فيه سلة غذاء للأردن بما ينتجه من خضروات وفواكه.

أما إلى الشرق من وادي الأردن فتتمدد من الشمال إلى الجنوب سلسلة جبلية يبلغ أقصى ارتفاع لها 1150 متراً فوق سطح البحر في جزئها الشمالي و 1500 متر في جزئها الجنوبي. ويسكن في هذه المنطقة نحو 88% من سكان الأردن. وبالابتعاد مزيداً نحو الشرق تقع هضبة شبه صحراوية تحتل نحو 80% من مساحة الأردن.

تشكل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة 90% من مساحة الأردن والذي يتصف بتنوع كبير في مستويات هطول الأمطار، والتي يقل معدلها السنوي العام عن 200 ملم.

السكان

يقدر آخر تعداد للسكان والذي أجري في عام 2004 عدد سكان المملكة بـ 5,100,981 نسمة² مع وجود نحو مائة وتسعين ألفاً لم يتم إحصاؤهم. أما معدل النمو السنوي فقد قدرت نسبته القصوى بـ 2,5% مقارنة بـ 3,3% في تعداد عام 1994. ويشكل الذكور 51,5% من سكان المملكة (أي 2,628,717 نسمة) والإناث 48,5% (أي 2,472,264 نسمة). ويشكل المواطنون الأردنيون 93% من السكان (أي 4,750,463 نسمة)، أما الـ 7% المتبقية (أي 349,933 نسمة)، فهي لغير الأردنيين. كما أظهر التعداد وجود نحو 946,000 أسرة في الأردن بمعدل 5,3 أفراد للأسرة الواحدة مقارنة بـ 6 أفراد للأسرة وفقاً لتعداد عام 1994. ومن المقرر أن يتم التعداد القادم في عام 2014.

² النتائج الأولية لتعداد السكان والمنازل 2004، الحكومة الأردنية. (قدرت دائرة الإحصاءات العامة عدد سكان الأردن في 15 آذار 2011 بـ 6,140,327 نسمة- الموقع الإلكتروني).

التحضر

يغلب الطابع الحضري على سكان الأردن. وفي حين بلغت نسبة قاطني المراكز الحضرية 39,6% من مجموع سكان الأردن في عام 1952 فإنها ازدادت لتصل إلى 82,6% في عام 2006 وذلك بفعل هجرة سكان الريف وموجات اللجوء والنزوح. ويبلغ عدد السكان الحضر في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء أربعة ملايين نسمة أي نحو 71,5% من مجموع سكان المملكة.³

المياه والسكان

يؤدي وقوع الأردن ضمن إقليم البحر الأبيض المتوسط والذي يعتبر من أكثر المناطق جفافاً في العالم إلى سهولة تأثره بتداعيات التغير المناخي. وبالفعل فقد شهدت المملكة تأثيرات عكسية ملموسة جعلتها رابع أفقر دول العالم في المياه، حيث يبلغ نصيب الفرد من موارد المياه 150 متراً مكعباً سنوياً وهو أقل بكثير من خط الفقر المائي المتعارف عليه دولياً والبالغ 1000 متر مكعب للفرد سنوياً.

علاوة على ذلك يفتقر البلد لمصادر الطاقة مما يدفعه للاعتماد كلية على استيراد الوقود الأحفوري.

2. سهولة تأثر الأردن بالتغير المناخي

بالنظر إلى مناخ الأردن شبه الجاف واعتماده الكبير في موارد المائية على مياه الأمطار فإنه يعد من أكثر الدول تأثراً بعواقب التغيرات المناخية.

يصنف تقرير التنمية البشرية لعام 2006 الأردن كأحد أفقر عشر دول في العالم مائياً. ويشير البلاغ الوطني الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي أن الأردن سيشهد خلال العقود الثلاثة القادمة ارتفاعاً في درجات الحرارة وانخفاضاً في هطول الأمطار وانحساراً في الغطاء النباتي وشحاً في الموارد المائية وارتفاعاً في وتيرة موجات الحر والعواصف الرملية.

أما البلاغ الوطني الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي فيضع المياه كأولوية أساسية. فتتفاقم شح المياه يقلل من كميات مياه الاستعمالات المنزلية وينجم عن ذلك آثار سلبية على الإنصاف في الوصول إلى المياه وفي نوعية مياه الشرب أحياناً.

كذلك أدى نقص مياه الأنشطة الزراعية إلى تزايد استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في إنتاج الغذاء واعتماد مجتمعات زراعية كاملة عليها مما يعرضها للإصابة بالأمراض المنقولة بواسطة المياه.

وستدفع التغيرات في أنماط هطول الأمطار بفعل التغير المناخي أراضي الزراعات البعلية للاتجاه نحو الري.

حدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2008-2012) أربعة تحديات رئيسية في الأردن من شأنها إعاقة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي:

- شح المياه.
- توفير مياه شرب ذات نوعية جيدة.
- سهولة تأثر الصحة والزراعة وإنتاج الغذاء بالتغير المناخي.

³ دائرة الإحصاءات العامة، 2008.

• سهولة تأثر التنوع الحيوي المحلي بالتغير المناخي.

مع أن انبعاثات غازات الدفيئة في الأردن منخفضة نسبياً إلا أن آثار التغير المناخي لا تتفك تشكل تهديداً بسبب اعتماد النظام الإيكولوجي وكمية ونوعية موارد المياه بشكل كبير على الدورة الهيدرولوجية.

الآثار المحتملة للتغير المناخي في الأردن

- إجهاد مائي وانخفاض في توفر المياه النقية بسبب انحسار هطول الأمطار.
- تهديد للزراعة والأمن الغذائي.
- تأثيرات سلبية على صحة الناس بسبب تفشي الأمراض المنقولة بفعل عوامل مختلفة من أهمها المياه.
- تأثيرات سلبية على النظم الإيكولوجية الطبيعية كوادي الأردن والشعاب المرجانية في خليج العقبة والنظم الإيكولوجية في المراعي والجبال.

3. الاتفاقيات وأطر العمل الخاصة بالتنوع الاجتماعي في الأردن

انضم الأردن إلى عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية التي تلزم أعضائها بالاهتمام بمنظور النوع الاجتماعي. وتشمل هذه الاتفاقيات الفصل 24 من أجندة القرن 21 (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، 1992)؛ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002)؛ الفقرة K من منهاج عمل بكين (المؤتمر الرابع حول المرأة، 1995)؛ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (1993)؛ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)؛ مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية (1995)؛ إعلان الألفية (2000)؛ المتطلبات والاتفاقيات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو).

وقد صادق الأردن على سيداو في عام 2007. وتنص الاتفاقية -في مقدمتها- على أن الدول الأعضاء ملزمة بضمان تحقيق فرص متساوية للرجال والنساء في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.⁴

وفي نص ذي علاقة وثيقة بتنظيم القضايا المرتبطة بالتغير المناخي تلزم سيداو كافة الدول الأعضاء باتخاذ "كافة التدابير المناسبة لإزالة التمييز ضد النساء في المناطق الريفية بهدف ضمان مشاركتهن واستفادتهن من التطوير الريفي وعلى قدم المساواة مع الرجال" و"مشاركتهن في تصميم وتنفيذ خطط التطوير على كافة المستويات" و"في جميع الأنشطة المجتمعية".⁵

كما تنص سيداو على ضرورة أن تتمتع النساء بحقوق متساوية "في تلقي مختلف أنواع التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي وبما يشمل الاستفادة من كافة الخدمات المجتمعية وخدمات الإرشاد حتى يتمكن من زيادة قدرتهن التخصصية".⁶

وتطلب سيداو أيضاً من الدول الأعضاء "اتخاذ كافة التدابير المناسبة لإزالة التمييز ضد النساء في مجالات أخرى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لضمان حصولهن على نفس الحقوق المتاحة للرجال".⁷

⁴ المادة 2(a).

⁵ المادة 14-2.

⁶ المادة 14-2(ي).

وفيما يتعلق تحديداً بالآليات المالية فثمة حاجة لضمان "حصول النساء على التمويل والقروض ووسائل التسويق والتكنولوجيا الملائمة"⁸ و"حقهن في القروض البنكية والرهونات وغيرها من أشكال الائتمانات"⁹.

سيضع الأثر التراكمي لهذه النصوص التزامات على الدول لتقوم بتوفير فرص متساوية للنساء وإيجاد الظروف اللازمة لتسهيل مشاركتهن المنصفة في: (1) صناعة القرارات؛ (2) التفاوض على اتفاقيات التغيير المناخي؛ (3) الآليات المالية والتكنولوجيا.

كما يمكن فهم هذه النصوص على أنها تطلب من الدول ضمان أقصى درجات المشاركة الممكنة للنساء في صناعة القوانين والسياسات المضادة للتمييز على المستوى الدولي.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2006-2010) الصادرة عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة "البيئة" كأحد المواضيع المحددة (الموضوع التاسع) بأهداف وأنشطة واضحة. ينص الهدف الأول على:

"تعزيز دور النساء في حماية وتطوير البيئة. وثمة إجراءات معينة ضرورية على وجه التحديد لجهود التعامل مع التغيير المناخي ينبغي اتخاذها لتحقيق هذا الهدف":

- الإجراء 1: إدماج المعارف والممارسات التقليدية للنساء الريفيات المتعلقة بالاستخدام والإدارة المستدامة للموارد عند تصميم برامج الإدارة والتوعية البيئية.
- الإجراء 3: دعم مبادرات النساء في مجال إعادة إنتاج المنتجات المستهلكة (إعادة التدوير).

- الإجراء 4: تيسير حصول النساء العاملات في مجالات الصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني على المهارات والمعارف والتقنيات الرفيعة بالبيئة وتدريب النساء ونشر الوعي بينهن حول الأساليب الرفيعة بالبيئة في إنتاج واستهلاك واستخدام الموارد.

- الإجراء 6: تعزيز الحس بالمسؤولية من أجل المشاركة في حل المشكلات البيئية المعاصرة وضبط إمكانية بروز تحديات بيئية جديدة والمحافظة على البيئة والموارد.

سيؤثر التغيير المناخي على كل دول العالم، ولكن آثاره تختلف باختلاف الأقاليم والأجيال والفئات العمرية وفئات الدخل والمهن والنوع الاجتماعي.¹⁰ فالفقراء ومعظمهم من نساء الدول النامية سيكونون الأكثر تضرراً.

بالنظر إلى الاختلاف في تأثير كل من النساء والرجال بالتغيير المناخي ينبغي اتباع نهج قائم على المساواة في النوع الاجتماعي عند وضع السياسات واتخاذ القرارات وتطوير وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من آثار التغيير المناخي والتكيف معه.

ليست النساء مجرد ضحايا قليلا من الحيلة بل هن عوامل تغيير فعالة، والاستفادة من قدراتهن القيادية أمر في غاية الأهمية. فبإمكان النساء دعم الاستراتيجيات الخاصة بشؤون عديدة من أهمها المياه واستخدام الطاقة والزراعة والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي وتقليل النفايات وحسن إدارتها وصناعة السياسات.

وتتقاطع أشكال عدم المساواة في النوع الاجتماعي مع الأخطار الناجمة عن التغيير المناخي وسهولة التأثير بها. "فالإجحاف التاريخي الذي لحق بالنساء والمتمثل في محدودية وصولهن للموارد والقيود على حقوقهن وعدم الاهتمام بأرائهن عند

⁷ المادة 13.

⁸ المادة 14-2 (g).

⁹ المادة 13 (b).

¹⁰ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغيير المناخي (2001). ملخص موجه لصناع السياسات. التغيير المناخي 2001: الآثار والتكيف وسهولة التأثير. تقرير مجموعة العمل 2 من الفريق الدولي المعني بالتغيير المناخي. سويسرا: فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغيير المناخي.

صياغة القرارات أمور تجعلهن أسهل تأثراً بالتغيرات المناخية. وثمة تباين في طبيعة سهولة التأثير هذه، مما يستدعي عدم إطلاق التعميمات. لكن في جميع الأحوال يتوقع أن يضاعف التغير المناخي من أنماط الإجهاد الحالية القائمة على النوع الاجتماعي¹¹ (تقرير التنمية البشرية 2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمعزل عن بعضها البعض، مما يعني عدم إمكانية الاستدامة البيئية (الهدف 7) في ظل استمرار الفقر (الهدف 1) وأشكال عدم الإنصاف بين الرجال والنساء (الهدف 3).

3. المنهجية

في ضوء ما تقدم، قامت وزارة البيئة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومكتب المستشار الرئيسي العالمي للنوع الاجتماعي في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بتطوير "برنامج لإدراج النوع الاجتماعي ضمن الجهود المتصلة بالتغير المناخي في الأردن". وقد كان للدعم المالي السخي الذي قدمته الحكومة الفنلندية الدور الأكبر في جعل تطوير هذا البرنامج أمراً ممكناً.

ويمثل البرنامج نتاج مجموعة من العناصر كالزيارات الميدانية والتشاور مع المعنيين والبحث. وقد أمكن تطويره على أساس تحليل القطاعات الوطنية ذات الأولوية حالياً فيما يتصل بالتغير المناخي ومن خلال ورشة عمل عقدت في عمان في مطلع تشرين ثاني 2010 شارك فيها معنيون من الذكور والإناث يمثلون المنظمات النسائية والمؤسسات الأكاديمية وكل من: وزارة البيئة، وزارة المياه والري، وزارة الزراعة، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، جمعية النساء العربيات، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي.

وقد تمثلت الأهداف الرئيسية لورشة العمل في ما يلي:

1. تحديد وفهم أهمية النوع الاجتماعي والتغير المناخي.
2. تحديد مجالات العمل أو المبادرات التي يمكن أن تشملها خطة العمل الوطنية حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي.
3. توفير بيانات تستخدم في إعداد تقرير البلاغ الوطني الثالث.
4. وضع إرشادات حول كيفية إدراج النوع الاجتماعي في مشروعات التطور البيئي والاقتصادي في الأردن.

وستتولى وزارة البيئة مسؤولية تطبيق هذا البرنامج. ويتمثل الدور الذي ستقوم به وزارة البيئة ضمن البرنامج في إطلاق وتيسير الجهود داخلياً من ناحية وبالعمل مع الشركاء الاستراتيجيين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للتغلب على المحددات واستثمار الفرص المتاحة لتعميم مبادئ المساواة في النوع الاجتماعي في إطار جهود التعامل مع التغير المناخي من ناحية أخرى. كما يضع البرنامج إطار عمل لإدماج منظور النوع الاجتماعي في مساعي التصدي للتغير المناخي في الأردن خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011 و 2016، ويحدد الأهداف والأنشطة الأساسية القابلة للتحقيق ومؤشراتها الموضوعية لكل من القطاعات الأربعة ذات الأولوية وهي المياه والطاقة والزراعة والأمن الغذائي وتقليل النفايات وإدارتها كما حددها أيضاً الدراسة الوطنية للتطور البيئي والاقتصادي في ضوء التغير المناخي.¹²

¹¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2007). تقرير التنمية البشرية 2008/2007. محاربة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم. الولايات المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

¹² في عام 2010 طلبت وزارة البيئة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي تمويل إجراء دراسة وطنية للتطور البيئي والاقتصادي في ضوء التغير المناخي في الأردن، وقد تم الموافقة على ذلك الطلب. تسعى هذه الدراسة لتوفير معلومات حول الاحتياجات التمويلية اللازمة لتنفيذ تدابير تخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معها في الأردن إضافة إلى توفير معلومات حول أدوات التمويل والسياسات الموجودة والتي من شأنها دعم هذه التدابير. والغاية من هذه الدراسة تحديد تدابير تخفيف الآثار والتكيف ذات الأولوية في الأردن والمتناغمة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وكيفية تمويل هذه الإجراءات بفعالية من خلال الأدوات والمصادر المالية القائمة مثل التمويل المقدم من القطاعين العام والخاص والمبادرات متعددة الأطراف وأسواق بيع الكربون، وكيفية تضمين هذه الخيارات في خطط التنمية الوطنية.

أخيراً يضع البرنامج ضوابط مؤسسية عديدة لاتباعها من أجل النجاعة في التطبيق.

الفصل الثاني

1. الهدف العام للبرنامج

ضمان اشتمال الجهود الوطنية للتغير المناخي في الأردن على اعتبارات النوع الاجتماعي حتى يكون بمقدور النساء والرجال الإسهام في مبادرات وبرامج وسياسات وتمويل التغير المناخي بما يكفل استفادة الطرفين القصوى منها.

2. القطاع ذو الأولوية رقم 1: المياه

النساء كعناصر للتغيير: إدارة المياه

- النساء هن القِيم الأول على المياه في المنازل، لذلك يلعبن دوراً بالغ الأهمية في الاستخدام والإدارة المستدامة للمياه.
- النساء في المناطق الريفية قادرات على التكيف وتطبيق أساليب جديدة في المحافظة على المياه.
- النساء يتولين شؤون المرافق الصحية في المنزل.
- النساء -وبالتالي العائلات- بمقدورهن التكيف مع شح المياه على نحو أفضل عندما يستطعن الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صناعة القرارات.

مقدمة وسهولة التأثير

الدراسات المتعلقة بالتغير المناخي في الأردن محدودة جداً وتقتصر الدراسة عادة في تركيزها على مصدر واحد للمياه السطحية أو المياه الجوفية من بين 15 حوضاً للمياه السطحية و12 حوضاً للمياه الجوفية موجودة في الأردن.

وتظهر الدراسات أيضاً توقعاً بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الهطول المطري جراء التغيرات المناخية. ويتوقع أن تكون الموارد المائية والشؤون المتصلة بها كالغابات والمواشي من الجوانب الأسهل تأثراً بهذه التغيرات.¹³

ويتوقع أن ذلك سيؤدي إلى العديد من التأثيرات الصحية خاصة في المجتمعات القاطنة في المناطق الصحراوية وما حولها حيث المياه شحيحة أصلاً وشديدة التلوث أو الملوحة وفي المجتمعات حيث يشتد التنافس في الطلب على المياه بين الاستهلاك المنزلي والزراعة والصناعة.

استناداً إلى تقرير البلاغ الوطني الثاني يمكن اتخاذ تدابير التكيف التالية المتعلقة بشح الموارد الطبيعية للمياه وانخفاضها المنتظر نتيجة للتغيرات المناخية:

1. المياه المنزلية:

- أ. تقليل فاقد المياه في شبكات التوزيع.

¹³ تقرير البلاغ الوطني الأول للأردن، وتقرير سهولة التأثير بالتغير المناخي والتكيف معه، 1999.

- ب. استخدام تقنيات توفر في استهلاك المياه كالتجهيزات المخفضة لتدفق المياه في المراحيض وأحواض الاستحمام.
ج. جمع مياه الأمطار واستخدامها في الحدائق والمراحيض وغيرها.
د. تنظيم حملات التوعية بأهمية التوفير في المياه.

2. الري

- أ. استخدام تقنيات توفر في استهلاك مياه الري مثل الري بالتنقيط أو الرشاشات الصغيرة أو الري ليلاً.
ب. زراعة أنواع جديدة من المحاصيل التي تحتاج مياه أقل والأكثر تحملاً للملوحة.
ج. زيادة كفاءة أنظمة الري.
د. تعديل نظام تسعير المياه.
هـ. استخدام المياه الجوفية استخدامات أكثر كفاءة.

3. نوعية المياه:

- أ. تحسين محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
ب. إعادة تدوير مياه الصرف الصحي.
ج. تطوير نظم حماية للأنهار ومناطق الصرف الصحي.
د. تحسين الرقابة الكيميائية والبيولوجية.

4. قضايا اجتماعية- اقتصادية

- أ. تدريب الناس من مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية على الأساليب الموفرة في استخدام المياه والصرف الصحي.
ب. التوعية العامة بالقضايا المتصلة بالمياه.
ج. إدخال تقنيات معالجة المياه وتعقيمها.
د. القيام بتدابير على مستوى السياسات لضمان الإنصاف في الوصول إلى المياه.
هـ. إجراء دراسات لتقدير آثار الكوارث الهيدرولوجية كالسيول والعواصف الرعدية.
و. تحسين نظم التنبيه بالجفاف ونظم تخفيف الآثار.

المسؤوليات	مؤشرات النجاح	خطوات العمل	الأهداف
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التربية والتعليم، وزارة المياه والري، وزارة الصحة، المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأنشطة التدريبية التي أجريت والمشملة على منظور النوع الاجتماعي حجم البيانات الجاهزة للاستخدام المصنفة حسب النوع الاجتماعي عدد الجلسات التي عقدت على مستوى الإدارة العليا 	<ul style="list-style-type: none"> التوسع في الأنشطة التدريبية التي تنفذها المؤسسات البحثية والمجتمع المدني بهدف إدماج منظور النوع الاجتماعي في الأبحاث والتخطيط والرصد والتقييم تنظيم مسابقات لتجديد معلومات الإدارات العليا حول قضايا المياه والنوع الاجتماعي 	تعزيز قدرات نساء ورجال المجتمعات المحلية في مجال توفير المياه
وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، الجامعات	<ul style="list-style-type: none"> عدد المسابقات التي نظمت نسبة النساء اللواتي شاركن في المسابقات 	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم مسابقات قصيرة للمرشدين البيئيين المجتمعين بمشاركة النساء 	بناء قدرات المجتمعات المحلية في مجال إدارة المياه

	<ul style="list-style-type: none"> عدد النساء اللواتي شاركن في جلسات التعميم عدد التقنيات الجديدة التي استخدمت من قبل النساء والرجال قاعدة البيانات موجودة عدد شبكات تبادل الخبرات التي تم إنشاؤها 	<ul style="list-style-type: none"> الترويج لتطوير واعتماد وتعميم ونقل التقنيات ذات الكفاءة في الاستعمال والتكلفة المنخفضة على المستوى المنزلي مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تأثراً إنشاء قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي تقدير أهمية المعارف التقليدية من خلال إنشاء شبكات لتبادل الخبرات 	
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة البيئة	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد التي وفرت للنساء حجم المشروعات الموجهة للنساء 	<ul style="list-style-type: none"> رصد حجم التمويل المتوفر لأنشطة النوع الاجتماعي على المستوى المحلي 	ضمان مراعاة النوع الاجتماعي عند وضع الميزانيات
وزارة المياه والري، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة البيئة، وزارة الصحة، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية الحكومية الدولية	<ul style="list-style-type: none"> السياسات الوطنية أصبحت تشتمل على التغير المناخي والنوع الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة التشريعات الوطنية المرتبطة بالمياه لضمان الإدماج الكامل لاعتبارات التغير المناخي والنوع الاجتماعي 	ضمان إدماج التغير المناخي والنوع الاجتماعي في سياسات واستراتيجيات المياه وتدابير التكيف المقترحة

3. القطاع ذو الأولوية رقم 2: الطاقة

النساء كعناصر للتغيير: الطاقة

- النساء عناصر فاعلة في تقليل استهلاك الطاقة على المستوى المنزلي وفي استخدام مصادر وتقنيات جديدة للطاقة النظيفة.
- في المناطق الريفية يعتبر الوصول إلى طاقة نظيفة كافية ذات تكلفة معقولة أمراً في غاية الأهمية للنساء باعتبارهن راعيات لأسرهن ومسؤولات عن شؤون الصحة في المنزل. وهذا مهم لصحة كافة أفراد الأسرة وبالتالي لصحة المجتمع.
- تستطيع النساء المتخصصات في قطاع الطاقة أن يكنّ قدوة ويوفرن الدعم لجهود تعزيز دور النساء في الطاقة المتجددة.
- ثبت أن تقنيات الطاقة المنزلية التي تساهم النساء في تصميمها ذات فعالية أكبر وفوائد أكثر وأعم.

مقدمة وسهولة التأثير

يعتبر تأمين الطاقة من أهم تحديات التنمية المستدامة في الأردن. واستجابة لهذا التحدي قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بوضع خطة شاملة ومتكاملة لتطوير قطاع الطاقة خلال العشرين عاماً المقبلة. وقد تم الموافقة على هذه الخطة من قبل مجلس الوزراء في 7 كانون أول 2004.

يتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 250 مليون دولار سنوياً ترفد الاقتصاد الوطني وتخلق فرصاً استثمارية يستفاد منها في تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

في 28 كانون ثاني 2007 شُكلت اللجنة الملكية للطاقة لتتولى القيام بالمهام التالية:

1. مراجعة وتحديث استراتيجية الطاقة الوطنية.
2. البحث في إمكانية إعادة هيكلة قطاع الطاقة في الأردن وتقديم توصيات حول طرق توفير الطاقة اللازمة، خاصة مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.
3. تطوير برنامج عمل ذي آلية واضحة وتكلفة محددة وإطار زمني واضح.

وقد حقق الأردن تقدماً كبيراً في تحسين كفاءة تزويد الطاقة وذلك من خلال عدة عوامل أهمها الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة الأولية المستخدمة في توليد الكهرباء، حيث أمكن تحقيق ذلك باستعمال تكنولوجيا الدورة المتكاملة ذات كثافة الطاقة المرتفعة والتي تفوق معظم ما هو شائع في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يعني ذلك الأمر وجود أفق رحب لاتخاذ إجراءات تتعلق أيضاً بإدارة أكثر فعالية للطلب على الطاقة وتحسين كفاءتها.

وينتظر أن تزيد وزارة الطاقة والثروة المعدنية من مساهمة الطاقة المتجددة لتصبح 7% عام 2015 و10% عام 2020.

أما المعوقات الأساسية لكفاءة الطاقة فتتمثل في:

1. نقص المعرفة لدى مستخدمي الطاقة بفوائد استخدام الطاقة بكفاءة.
2. عدم وجود خبرة في مجال تطوير مشروعات تتعلق باستخدام الطاقة بكفاءة.
3. التكلفة المرتفعة للتطبيق الأولي.
4. غياب آليات التمويل الملائمة بسبب افتقار البنوك للخبرة والوعي في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة وحاجتها للمساعدة في تحليل المخاطر وتقليلها لتتمكن من تقديم قروض منخفضة المخاطر.
5. عدم وجود أطر عمل مؤسسية ثابتة.

وقد قررت الحكومة تأسيس صندوق للكفاءة في استخدام الطاقة، حيث وُقعت لاحقاً اتفاقية مع البنك الدولي لتأسيس صندوق مشترك لكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

ويقدر أن يبلغ استهلاك الطاقة في عام 2020 ما يكافئ 16,773,000 طن من النفط. كما تقدر الدراسة التي أجرتها وزارة الطاقة والثروة المعدنية أنه بالإمكان تقليص هذه الكمية بنحو 20% (أي ما يكافئ 3,355,000 طن من النفط) في حال نُفذت برامج الكفاءة في استخدام الطاقة.

المسؤوليات	مؤشرات النجاح	خطوات العمل	الأهداف
وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة البيئة، أمانة عمان الكبرى، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس صندوق للنساء لتسهيل استخدامهن لتجهيزات التوفير في الطاقة (التجهيزات الشمسية والتقنيات التي تتميز بكفاءة استخدام الطاقة) عدد الألواح الشمسية المركبة عدد تقنيات الرياح المستخدمة من قبل النساء 	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم حملات للتشجيع على التحول لاستخدام الألواح الشمسية أو طاقة الرياح تنظيم دورة تدريبية للنساء والرجال حول صيانة وإدارة الألواح الفولطاضوية الإطلاع على الابتكارات العلمية المرتبطة باحتياجات النساء 	<ul style="list-style-type: none"> دعم مشاركة النساء والرجال في جهود استخدام الطاقة المتجددة على مستوى المنازل
وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة البيئة، أمانة عمان الكبرى، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، المحافظات	<ul style="list-style-type: none"> عدد العروض التي قدمت في المدارس والمساجد عدد المجتمعات التي انخرطت في الحملات تقليل الاستهلاك للفرد عدد الاعتبارات البيئية في الكودات المتعلقة بكفاءة الطاقة 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير حملات توعية عامة في المدارس والمراكز المجتمعية وأماكن العبادة للتحفيز على التغيير الإيجابي تطوير حملات عامة لحث المواطنين على تخفيض استهلاكهم من الكهرباء حث الأسر على زيادة كفاءة استخدامها للطاقة عبر تطبيق كودات البناء 	<ul style="list-style-type: none"> انخراط النساء والرجال في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى المنزلي
وزارة الصحة، وزارة الشؤون البلدية والقروية	<ul style="list-style-type: none"> نسبة النساء المشاركات في لجان التغيير المناخي 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان التوازن في النوع الاجتماعي في هيئات صناعة القرار على المستوى المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان مشاركة النساء والرجال في عملية صناعة القرارات المتصلة بالتغيير المناخي على مستوى المحافظات

وزارة الطاقة والثروة المعدنية، الجامعات، مراكز الأبحاث	• قواعد بيانات مراعية للنوع الاجتماعي	• إجراء دراسات حول قطاع الطاقة • التنسيق مع المؤسسات البحثية لإجراء دراسات في المناطق الريفية والحضرية	توفير بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي حول كميات الطاقة واستهلاكها والطلب عليها
--	---------------------------------------	---	---

4. القطاع ذو الأولوية رقم 3: الزراعة والأمن الغذائي

النساء كعناصر للتغيير: الزراعة والأمن الغذائي

- تلعب النساء دوراً أساسياً في الزراعة من خلال إزالة الأعشاب الضارة وجمع الفاكهة وغيرها.
- النساء هن المسؤول الأول عن الحيوانات المنزلية في حين يتولى الرجال تسويق منتجاتها.
- وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة تمتلك النساء أقل من 4,5% من الأراضي وأقل من 1,8% من معدات الزراعة والري.
- من شأن تعليم النساء الأساليب الزراعية أن يساهم ذلك في تحسين قدرتهن على التعامل مع المياه.
- تعتبر الحدائق المنزلية مفيدة للأمن الغذائي على مستوى الأسرة.
- تتولى النساء معظم القرارات المتعلقة بالمنزل فيما يخص توفير الطعام وتنظيفه وطهيته والمشتريات المنزلية، وهن ذوات تأثير مباشر على نوعية الغذاء الذي تتناوله الأسرة وعلى تناول الأغذية العضوية.

مقدمة وسهولة التأثير

عند استقلال الأردن كان للزراعة مساهمة أساسية في الاقتصاد، ولكن العقود الماضية شهدت تراجعاً مضطرباً في دور الزراعة. ومع ذلك فقد بقيت ذات أهمية اقتصادية، حيث نمت الإنتاج.

إلا أن هذا النمو لا يُخفي إخفاق الزراعة في مسايرة التطور الذي حققته القطاعات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي من الأغذية لاحتياجات السكان. لذلك يضطر الأردن لاستيراد منتجات غذائية أساسية كالحبوب واللحوم. فبين عامي 1982 و 1985 بلغت فاتورة الغذاء المستورد نحو 180 مليون دينار سنوياً أي ما فاق 15% من تكلفة مجمل المستوردات خلال ذات الفترة، أما الصادرات من المحاصيل فقد بلغت قيمتها 40 مليون دينار سنوياً، مما خلف اختلالاً سنوياً قيمته 140 مليون دينار.

استمرت معاناة قطاع الزراعة في تسعينات القرن الماضي ولا تزال حتى الآن، بالرغم من الزيادة في الإنتاج وتصدير المحاصيل. ويتوقع المراقبون استمرار الحاجة لاستيراد الغذاء إلى أمد غير منظور.

يغلب على التربة في الأردن عدم صلاحيتها للزراعة حتى عند توفر المياه. ولا تتجاوز التقديرات حول نسبة التربة الصالحة للزراعة 7% من مجمل مساحة الأراضي الأردنية مع ارتفاع تدريجي بطيء نتيجة لتطور تقنيات زراعة الأراضي الجافة.

من ناحية أخرى لا تتجاوز مساحة الأراضي الأردنية التي يزيد فيها معدل هطول الأمطار عن 200 ملم سنوياً 20% من مجموع مساحة المملكة، وذلك المعدل هو الحد الأدنى من الهطول الذي تحتاجه الزراعة المروية.

لكن حتى المناطق التي تتميز بمعدلات هطول مرتفعة أخذت في فقدان أهميتها الزراعية نتيجة للزحف العمراني وتقسيم المساحات على نحو ضار بالزراعة. بالتالي فقد أصبحت معظم مساحة الأردن غير ملائمة للزراعة.

كما يتسم الهطول المطري بتنوع كبير من عام لآخر، مما يجعل المحاصيل عرضة للتلف بفعل موجات الجفاف. في عام 1986 تم زراعة 5,5% فقط (أي خمسمائة ألف هكتار). وقد كانت المساحة المروية من هذه النسبة أقل من أربعين ألف هكتار، تقع كلها تقريباً في وادي الأردن. ونظراً لأن الأراضي الصالحة للزراعة المعتمدة على مياه الأمطار قد تم استغلالها كلياً فإن نمو الإنتاج الزراعي سيعتمد على زيادة كميات الري.

أما في عام 2006 فقد تم ري نحو 80,000 هكتار فقط من مجموع الأراضي المزروعة والبالغ 250,000 هكتار (دائرة الإحصاءات العامة، 2006). ويعتبر إنتاج الفواكه والخضروات (كالبندورة والخيار والحمضيات والموز) في وادي الأردن الأكثر ربحية في قطاع الزراعة الأردني. أما إنتاج أنواع المحاصيل الأخرى خاصة الحبوب فيتسم بعدم الثبات بسبب عدم الانتظام في هطول الأمطار.

وتبرز الدراسات المتعلقة بسهولة التأثر أن قطاع الزراعة الأردني من أسهل القطاعات تأثراً بالتغيرات المناخية بسبب شح المياه والطبيعة القاحلة لمعظم الأراضي والتي تستخدم كمساحات مفتوحة.

وقد بينت دراسات سهولة التأثر جسامة الآثار التي يمكن أن تحدثها التغيرات المناخية خاصة على الزراعة البعلية التي تتركز بشكل أساسي في أشجار الفواكه والمحاصيل الحقلية. وتتمثل هذه الآثار كذلك في انعكاسات سلبية على المراعي الجافة وشبه الجافة تضر بالثروة الحيوانية. والمحصلة في الحالتين انخفاض إنتاج البلد من الغذاء.

ولا تظهر البيانات الخاصة بالمحافظات الواقعة ضمن المنطقتين موضوع الدراسة أنماطاً متكررة أو ارتباطاً بين هطول الأمطار وإنتاج القمح والشعير، باستثناء عام 1999 عندما اتسمت كميات الهطول وحجم الإنتاج بالانخفاض الكبير.

وقد بلغ متوسط النسبة بين الأراضي المحصودة والمزروعة 0,52 للقمح و 0,45 للعدس، في حين كانت أقل النسب للشعير (0,28) حيث زرعت الأرض طلباً للتبن.

ومما يفاقم الضغوط التي يتعرض لها القطاع الزراعي زيادة الحاجة للمياه ونضوب الموارد المتاحة. في عام 2003 مثلاً استهلكت الزراعة المروية نحو 506 مليون متر مكعب أي 62,5% من مجمل استهلاك الأردن من المياه (دائرة الإحصاءات العامة، 2003).

تبلغ نسبة العمال المهرة المشتغلين في قطاع الزراعة 3% فقط من مجموع القوى العاملة المؤهلة في المملكة. وقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,3% في عام 2004 بعد أن كانت 8,5% في عام 1994.

يلعب الاقتصاد دوراً متزايد الأهمية في تحديد حصص المياه مستقبلاً، مما يعني أن مزارعي وادي الأردن والمرتفعات سيجدون أنفسهم عما قريب يكابدون لتبرير أحقيتهم في الحصول على احتياجاتهم من الموارد المائية.

رغم أن الزراعة المروية هي أكبر مستهلكي المياه في الأردن إلا أن مصدر معظم مياه الري هو مياه الصرف الصحي المعالجة. لذلك تتمثل أبرز التحديات التي تواجهها الزراعة المروية في تحسين كفاءة استخدام المياه وتخفيف الآثار البيئية السلبية الناجمة عن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. أما الزراعة المعتمدة على الأمطار فستواجه تحدي التقلبات والتغيرات المناخية.

المسؤوليات	مؤشرات النجاح	خطوات العمل	الأهداف
وزارة الزراعة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المنظمات غير الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> عدد النساء اللواتي يستخدمن أشجار ومزروعات تقاوم الجفاف وتحتمل الملوحة عدد السلاسل الصغيرة والسدود الصغيرة المنشأة عدد الينابيع المعاد تأهيلها عدد المشروعات المطورة والمنفذة من قبل النساء الريفيات تحسن التغذية والأمن الغذائي تحسن نوعية التربة عدد النساء المدربات على تقنيات جديدة عدد النساء اللواتي يستخدمن تقنيات جديدة زيادة في عدد النساء المشاركات في عمليات تجهيز الغذاء عدد النساء المدربات 	<ul style="list-style-type: none"> توعية النساء بفوائد زراعة أشجار ومزروعات تقاوم الجفاف وتحتمل الملوحة تحسين كفاءة نظام تخزين المياه من خلال إنشاء سدود صغيرة وإعادة تأهيل الينابيع تعريف النساء على ممارسات زراعية من شأنها تعزيز الإنتاج المستدام والإنتاجية تعريف النساء والمجتمعات عامة على تقنيات منخفضة التكاليف في مجال إدارة النباتات والإنتاج الحيواني والموارد المائية تبني عمليات مستدامة لتجهيز الغذاء، ذات تكلفة منخفضة وفعالية أكبر تدريب النساء على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تعريفهن بتقنيات جديدة متعلقة بالأنشطة الزراعية 	تعزيز مشاركة النساء في مشروعات وبرامج التكيف المتعلقة بالزراعة
وزارة الزراعة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المنظمات غير الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> عدد النساء اللواتي يشغلن مواقع متصلة بصناعة وتنفيذ القرارات أربعة مشروعات استرشادية لكل محافظة 	<ul style="list-style-type: none"> الترويج لأهمية وجود النساء في مواقع صناعة القرارات (في البلديات) الترويج لأهمية مشاركة النساء في المشروعات الصغيرة وصناعات تجهيز الغذاء والصناعات التحويلية 	زيادة مشاركة النساء في عمليات صناعة وتنفيذ القرارات المتعلقة ببرامج ومشروعات الأمن الغذائي والزراعة

<p>وزارة الزراعة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المنظمات غير الحكومية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدد مشروعات التكيف المتصلة بالزراعة والتغير المناخي المطورة والمنفذة من قبل المجتمعات الريفية • عدد قادة المجتمع الأعضاء في المنظمات غير الحكومية والبلدية (من الذكور والإناث) 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز كفاءة المنظمات غير الحكومية واللجان المحلية من خلال: <ul style="list-style-type: none"> • زيادة وعي المعنيين واللجان حول أساليب التكيف مع التغيرات المناخية • إعادة إحياء استخدام المعارف والممارسات التقليدية • الترويج لأهمية مشاركة المجتمع المحلي في صناعة القرارات على المستوى المحلي 	<p>زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في مشروعات وبرامج التكيف المتعلقة بالزراعة</p>
<p>وزارة الطاقة والثروة المعدنية، المنظمات غير الحكومية، مراكز أبحاث الطاقة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدد القرى التي تستخدم آلات استصلاح وتحسين التربة والحصاد المائي • تخفيض الإفراط في الاستخدام بنسبة 5٪ • عدد أجهزة الطاقة المتجددة معقولة التكلفة التي تم استخدامها 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير تقنيات وممارسات بديلة في مجال المحافظة على التربة والمياه • تقليل الممارسات الجائرة في ضخ المياه والرعي والاحتطاب واستخدام المياه والأسمدة الكيماوية • إدخال أجهزة معقولة التكلفة للطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية والغاز الحيوي وطاقة الرياح) 	<p>زيادة مشاركة المجتمعات المحلية والنساء في مشروعات وبرامج تخفيف آثار التغير المناخي المتصلة بالزراعة</p>
<p>وزارة التربية والتعليم، وزارة الزراعة، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي</p> <p>المنظمات غير الحكومية، الصحافة، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي</p> <p>المنظمات غير الحكومية، وزارة المياه والري، وزارة الزراعة، المنظمات الدولية غير الحكومية</p> <p>المنظمات غير الحكومية، وزارة المياه والري، وزارة الزراعة، المنظمات الدولية غير الحكومية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدد المجتمعات والنساء المشاركات في مشروعات إعادة التأهيل (التصحر وإعادة التحريج) • عدد حملات التوعية العامة والإعلامية • عدد المجتمعات التي تبنت التقنيات الجديدة • عدد المنظمات غير الحكومية والتعاونيات خاصة النسائية منها المنخرطة في إدارة الأراضي الحرجية 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة القدرة على الوصول للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمعارف المتعلقة بذلك • إطلاق حملات توعية حول الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحماية والطاقة المتجددة • تعزيز كفاءة ما هو قائم من منظمات غير حكومية وتعاونيات لتمكينها من إدارة الأراضي الحرجية والمراعي باستدامة 	<p>تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والنساء على المساهمة في حماية الموارد الطبيعية</p>

	<ul style="list-style-type: none"> عدد النساء المنخرطات في الأنشطة والمشروعات 	<ul style="list-style-type: none"> الترويج لتنفيذ أنشطة ومشروعات تخفض من الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية 	
<p>وزارة الزراعة، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المنظمات غير الحكومية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة المياه والري</p>	<ul style="list-style-type: none"> تدريب عشرة آلاف منتفع 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير مساقات لبناء القدرات والإرشاد في المواضيع التالية: <ul style="list-style-type: none"> المحافظة على التربة والمياه إدارة الرعي الممارسات الزراعية الآمنة الحد من التصحر، عدم إزالة الغابات، الغابات المنتجة للغذاء استخدامات الطاقة المتجددة تجهيز الغذاء تربية المواشي إدارة البستنة والخضروات التمويل، المحاسبة، التسويق، التشبيك، الاتصال 	<p>المساهمة في تعليم وتدريب وبناء قدرات المجتمعات المحلية مع إيلاء اهتمام خاص للنساء</p>
<p>وزارة الزراعة، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي بالتعاون مع منظمات دولية والمجتمع المدني</p>	<ul style="list-style-type: none"> عدد المسؤولين ومهندسي الإرشاد الزراعي الذين تم تدريبهم توفر بيانات حول النساء والزراعة في الأردن عدد السياسات التي تم مراجعتها <p>اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة</p>	<ul style="list-style-type: none"> تطوير بروتوكول تدريب للقطاع الزراعي عقد برامج تدريبية حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي إجراء بحوث حول دور النساء في الزراعة دراسة السياسات والبرامج والمشروعات وتحليلها من وجهة نظر النوع الاجتماعي وإعادة صياغتها عند الضرورة بحيث يتم ضمان وصول أكبر عدد من النساء للموارد في المناطق الريفية والبعيدة 	<p>تحسين قدرات المسؤولين والفنيين في قطاع الزراعة في مجال النوع الاجتماعي</p>

5. القطاع ذو الأولوية رقم 4: تقليل النفايات وإدارتها

النساء كعناصر للتغيير: تقليل النفايات وإدارتها

- تلعب النساء دوراً أساسياً في فصل أنواع الفضلات المنزلية عن بعضها البعض.
- تتخذ النساء معظم القرارات الخاصة بالاستهلاك ضمن الأسرة.
- تلعب النساء دوراً كبيراً في تشكيل سلوكيات وأنماط الاستهلاك لدى النشء الجديد.
- تقوم النساء بتنفيذ وإدارة عملية التخلص من النفايات المنزلية.

مقدمة وسهولة التأثير

ازداد حجم النفايات البلدية الصلبة خلال العقد الماضي نتيجة للضغط السكاني والتطور الصناعي وأنماط الاستهلاك الجديدة وأسلوب الحياة الجديد.

تقع مسؤولية إدارة النفايات الصلبة على مجالس الخدمات المشتركة في وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة عمان الكبرى بالنسبة لعمان وضواحيها.

تعتبر وزارة البيئة السلطة المسؤولة عن الأنظمة الخاصة بإدارة النفايات الصلبة مع ما يقتضيه ذلك من تنسيق مع جهات محلية ودولية. وقد وضعت الوزارة إدارة النفايات الصلبة كأولوية عاجلة، وهي تقوم حالياً بإعداد مخطط عام لإدارة النفايات الصلبة في الأردن.

يقدر معدل إجمالي الإنتاج السنوي من النفايات البلدية الصلبة بنحو 1,5 مليون طن، ويصل المعدل اليومي لإنتاج الفرد إلى 0,6 كغم من النفايات الصلبة في المناطق الريفية و 0,9 كغم في المناطق الحضرية. وينتشر في الأردن 21 موقعاً للتخلص من النفايات الصلبة.

على المدى البعيد تدرس وزارة الشؤون البلدية والقروية إغلاق مكبات النفايات البلدية المتناثرة هنا وهناك والاكتفاء بثلاثة مكبات رئيسية. فبالإضافة إلى مكب الغباوي القائم حالياً والذي يخدم المنطقة الوسطى من الأردن سيتم تطوير مكبتين رئيسيين ليخدمتا المنطقتين الشمالية والجنوبية.

يشكل إقليم عمان-الزرقاء أكبر المراكز الحضرية في الأردن وأكبر مصادر المياه الصناعية العادمة نتيجة لتجمع معظم الصناعات الأردنية فيه. وتحدد المواصفة القياسية الأردنية رقم 2006/202 الحدود القصوى المسموح بها من التركيزات في المياه الصناعية العادمة المعالجة التي ستصرف إلى الأودية والأنهار والتي سيعاد استخدامها في الري وإعادة تغذية المياه الجوفية (مؤسسة المواصفات والمقاييس، 2006). كما يعرف النظام رقم 1998/18 (سلطة المياه، 1998) هذه الحدود في المياه الصناعية العادمة المعالجة التي ستصرف من خلال نظام الصرف الصحي. أما الصناعات التي لا يمكنها معالجة مخلفاتها من المياه الصناعية العادمة فتستطيع تجميع هذه المخلفات والتخلص منها في مكب مرخص (كمكب الأكيدر). ومما يؤسف له أن بعض هذه الصناعات تعتمد على التخلص من مياهها العادمة في الأودية والأماكن المفتوحة.

في عام 2000 بلغ مجموع انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع النفايات ما يكافئ 2713 جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون أي 13,5% من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في الأردن. وقد كان مصدر معظم تلك الانبعاثات النفايات المنزلية الصلبة والتي بلغت نسبتها 12,5% (أي ما يكافئ 2713 جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون) من مجموع

انبعاثات غازات الدفيئة في الأردن. أما الـ 1٪ المتبقية (أي ما يكافئ 199 جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون) فقد نتجت من التعامل مع المياه العادمة.

حالياً تبلغ نسبة المنازل المربوطة بنظام الصرف الصحي 57٪. وقد أقيمت أول محطة لمعالجة المياه المنزلية العادمة في عين غزال عام 1968 لتخدم نحو ثلاثمائة ألف نسمة. أما اليوم فتتم 23 محطة لمعالجة المياه المنزلية العادمة في الأردن. وتقوم سلطة وادي الأردن بتشغيل وصيانة معظم محطات المعالجة.

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي لإدارة النفايات على المستوى الوطني يتم إدارة النفايات الصلبة من قبل مؤسستين رئيسيتين هما وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة البيئة. وتلعب وزارة الشؤون البلدية والقروية دوراً مركزياً في إدارة الشؤون البلدية بما يشمل تزويد البلديات بالتمويل اللازم لإنشاء بنى تحتية لإدارة النفايات الصلبة. أما وزارة البيئة فالدور الرئيسي المنوط بها هو تنظيم أنشطة عديدة قد ينتج عن بعضها آثار سلبية على البيئة والموارد الطبيعية. ويشمل ذلك إدارة النفايات الصلبة.

بالتالي فإن البلديات تتشارك في مرافق التخلص من النفايات الصلبة. كما تتشارك أحياناً في نظم جمع النفايات مع أن الغالب هو قيام كل بلدية بإدارة نظامها الخاص لجمع النفايات. وتتولى المحافظات مراقبة جوانب الصحة والسلامة العامة في مواقع التخلص من النفايات.

الريف			
المسؤوليات	مؤشرات النجاح	خطوات العمل	الأهداف
وزارة البيئة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، الدولية منها وغير الدولية مثل: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	<ul style="list-style-type: none"> من 15 إلى 20 منطقة استرشادية تم تحديدها ما لا يقل عن 30٪ من سكان كل منطقة استرشادية أصبح لديهم معرفة بإدارة النفايات ما لا يقل عن 30٪ من الحضور في كل مركز مجتمعي مستهدف هم من النساء 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد المناطق الاسترشادية والمجموعات المستهدفة بهدف إطلاق المبادرة تحديد الاحتياجات حسب وضع كل مجتمع تطوير نماذج تدريبية حول إدارة النفايات عقد جلسات "تدريب مدربين" لممثلي المراكز المجتمعية ومعلمي المدارس والأئمة والرهبان عقد جلسات "تدريب مدربين" في المدارس والمجتمعات القريبة منها 	<ul style="list-style-type: none"> التوعية وبناء القدرات في المدارس والمراكز المجتمعية وأماكن العبادة كالمساجد والكنائس
وزارة البيئة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، الدولية منها وغير الدولية مثل: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	<ul style="list-style-type: none"> ما لا يقل عن 30٪ من النساء المدربات ينخرطن ويشاركن بفعالية في حملات التوعية 	<ul style="list-style-type: none"> عقد جلسات لتقييم احتياجات النساء عقد جلسات تدريبية لتوعية النساء حول أدوارهن ومسؤولياتهن فيما يتعلق بإدارة النفايات 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز انخراط ومشاركة النساء في التوعية وبناء القدرات
وزارة البيئة، وزارة الزراعة،	<ul style="list-style-type: none"> ما لا يقل عن 70٪ من 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد أفضل التقنيات لصنع 	<ul style="list-style-type: none"> إدخال تقنيات مناسبة

<p>سلطة وادي الأردن، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين</p>	<p>النساء المدربات يقمن بصنع السماد</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما لا يقل عن 80٪ من النفايات العضوية يتم جمعها وتحويلها إلى سماد واستخدامها (فردياً أو جماعياً) • حجم ما ينتج من نفايات غير قابلة لإعادة التدوير أصبح في حده الأدنى • عدد النساء المدربات 	<p>السماد لنساء ورجال المجتمع</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الجهة ذات العلاقة في كل منطقة استرشادية لتنسيق عملية تطبيق أساليب صنع السماد والحصول على دخل • تطوير نماذج تدريبية حول تقنيات وأساليب صنع السماد • توفير المواد اللازمة لصنع السماد • عقد جلسة لتدريب النساء على فصل النفايات العضوية وصنع السماد 	<p>لصنع السماد</p>
<p>برنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدد المنح التي استطاعت النساء الوصول إليها • كافة المؤسسات المستهدفة في كل منطقة من المناطق الإسترشادية قادرة على تطوير مقترحات لمشروعات وتنفيذها • ثمة تعامل أفضل مع النفايات • منتجات أكثر رفقاً بالبيئة يتم إدخالها واستخدامها 	<ul style="list-style-type: none"> • تدريب النساء والرجال على تطوير مقترحات لمشروعات بما يكفل الحصول على منح • تدريب النساء والرجال على تنفيذ مشروعات وقياس الانجازات 	<p>تقديم منح صغيرة للنساء يستفدن منها في إقامة مشروعات صغيرة لإعادة الاستخدام (الملابس والأثاث والبلاستيك والأوراق)</p>
<p>وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة المياه والري، سلطة وادي الأردن، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين</p>	<ul style="list-style-type: none"> • ما لا يقل عن 30٪ من المياه العادمة تعالج وتستخدم في الري من خلال أفضل التقنيات منخفضة التكلفة (فردياً وجماعياً) 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد أفضل ما يناسب المجتمع من أساليب جمع ومعالجة المياه العادمة • تحديد الجهة المناسبة في كل منطقة استرشادية بهدف تنسيق الأنشطة وإيجاد دخل • تطوير مواد تدريبية حول الأساليب المناسبة لفصل المياه العادمة ومياه المراحيض (عند الإمكان) 	<p>إدخال تقنيات مناسبة لمعالجة المياه العادمة</p>

	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء صندوق دوار يمكّن من الاستفادة من هذه الأساليب 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النساء المتاح لهن الوصول إلى الصناديق الدوارة ونسبة اللواتي يحصلن على تمويل
--	---	--

المدن الكبيرة			
المسؤوليات	مؤشرات النجاح	خطوات العمل	الأهداف
وزارة التربية والتعليم، وزارة البيئة، وزارة الصناعة والتجارة، الجامعات، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، جهات أخرى	<ul style="list-style-type: none"> • المستهلكون أصبحوا على معرفة بعملية فصل النفايات • مناهج المدارس والجامعات صارت تتضمن معلومات حول إدارة النفايات • المستهلكون أصبحوا أكثر وعياً بأهمية اتباع المنتجات الرفيعة بالبيئة • نسبة النفايات الملقاة في المكبات انخفضت كثيراً 	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام وسائل الإعلام والنشرات الدورية والمتاجر في حملات توعية مراعية للنوع الاجتماعي • استخدام الإعلام والمناهج التعليمية لنشر المعرفة حول الممارسات المثلى في سلوكيات الاستهلاك وإدارة النفايات • إيجاد مصادر لإنتاج منتجات رقيقة بالبيئة 	توعية النساء والرجال والأطفال بأهمية تغيير السلوكيات الاستهلاكية واختيار المنتجات الرفيعة بالبيئة
وزارة التربية والتعليم، وزارة البيئة، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجامعات، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، جهات أخرى	<ul style="list-style-type: none"> • استراتيجية مراعية للنوع الاجتماعي طورت ونفذت • اعتبارات النوع الاجتماعي أدمجت في نظام إدارة النفايات • نظام جيد للاتصال والتنسيق بين الجهات المعنية يجري تطبيقه • نظام لإدارة النفايات في المدن والبلدات يتم مراعاته في عمليات التخطيط • جميع المباني الجديدة ذات تصاميم تشتمل على نظام لفصل النفايات 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع استراتيجية وسياسة لإدارة النفايات مراعية للنوع الاجتماعي • التنسيق مع خبراء النوع الاجتماعي لدعم تطوير الاستراتيجية وتنفيذها • إقامة نظم للتعاون والاتصال بين البلديات ووزارة البيئة والمراكز المجتمعية، مع التركيز على احتياجات النساء ومساهمتهن • إدراج نظام إدارة النفايات ضمن التخطيط في المدن والبلدات • إدراج نظام فصل النفايات ضمن كودات البناء الجديدة 	تطوير السياسات وأطر العمل والتقنيات المناسبة لإدارة النفايات

الفصل الثالث: متطلبات مؤسسية

المتطلبات المؤسسية التالية مستقاة من عمليات مشابهة تمت في مناطق مختلفة حول العالم وأثبتت نجاعتها في تحقيق أقصى درجات الفائدة. ولذلك يوصى بتوفيرها في الأردن.

1. التنسيق بين المؤسسات الحكومية لدعم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الجهود المتصلة بالتغير المناخي

يوصى بأن تضم تشكيلة اللجنة الوطنية الوزارية للتغير المناخي وبشكل دائم خبيراً بالنوع الاجتماعي ذا خبرة واسعة بالبيئة والتنمية إضافة إلى النوع الاجتماعي، توضع له مهام محددة وتشتمل مسؤولياته على إقامة صلات وثيقة مع خبراء آخرين في النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والدولي لضمان تمثيل إدراج النوع الاجتماعي في منظومة السياسات المتعلقة بالتغير المناخي.

ينبغي على اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أن تلعب أيضاً دوراً هاماً في متابعة هذا البرنامج ودعمه. كما يجب بذل جهود خاصة لضمان إدراج التغير المناخي في "الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية" الجديدة والتي سيتم تنفيذها خلال الأعوام 2010-2015.

2. ضمان إدماج معايير النوع الاجتماعي عند تطوير مشروعات وبرامج متصلة بالتغير المناخي في الأردن

تعتبر اللجنة الوطنية الوزارية للتغير المناخي الجهاز الرئيسي المسؤول عن توفير الإرشادات حول مبادرات التغير المناخي في الأردن مما يجعلها الجهة الأنسب لضمان تناغم المشروعات والمبادرات الجاري الإعداد لها مع مبادئ هذا البرنامج والقيام بتحليل المشروعات للتحقق من إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي بشكل كامل.

كما يوصى بتشكيل مجموعة دعم استشارية خاصة بالنوع الاجتماعي لتوفير الدعم لخبير النوع الاجتماعي العضو في اللجنة الوطنية الوزارية للتغير المناخي. ويمكن لهذه المجموعة أن تستفيد من الخبرات الموجودة لدى المنسقين في المنظمات الدولية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمنظمات النسائية والمانحين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتصميم نظم رصد وتقييم مراعية للنوع الاجتماعي.

3. تعزيز قدرات منفذي البرنامج

تحتاج الأنشطة المتصلة بالتغير المناخي جهوداً مشتركة من قبل قطاعات وجهات معنية مختلفة مما يستدعي تطوير فهم مشترك لاعتبارات النوع الاجتماعي التي ينبغي مراعاتها عند التعامل مع التغير المناخي.

لا يجوز مطلقاً أن تتسم ورش العمل أو المساقات التدريبية في النوع الاجتماعي بالتخصصية المقتصرة على "خبراء النوع الاجتماعي" أو النساء دون الرجال. بل ينبغي على كافة الموظفين ومستشاري السياسات والمدراء ممن لهم علاقة بتنفيذ هذا البرنامج تطوير قدراتهم في مجال الترويج للمساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي.

لذلك يجب أن يتم تكييف التدريب ليناسب احتياجات شتى فئات المتدربين وموضوعات التدريب المستهدفة مثل "النوع الاجتماعي والمياه" و"النوع الاجتماعي والطاقة". كما ينبغي أن يتم التدريب بطريقة منتظمة ومتواصلة ومتوافقة مع المهام والمسؤوليات المناطة بكل الأشخاص المنخرطين.

في حالة المشروعات المنفذة ميدانياً لم يثبت التدريب التقليدي على النوع الاجتماعي نجاعة كبيرة في إحداث التغييرات المرجوة من مبادرات التنمية المستدامة والبيئة.

أما نهج التعلم من خلال الممارسة أو التعلم التجريبي فقد أثبت أنه يساعد بشكل كبير فريق البرنامج والمشروع على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المشروع ودورة حياة البرنامج وعلى استخلاص الدروس المفيدة من الميدان وعلى دعم سياسات التطوير المنطلقة من القاعدة.

ومن أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها في عملية بناء القدرات توعية المنظمات النسائية في الأردن بقضايا التغيير المناخي مما سيمكّن المنظمات المشاركة من التعرف على المجالات التي تستطيع من خلالها المشاركة بشكل كامل في عمليات تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن التغيير المناخي.

ومن الضروري تطوير بروتوكول تدريبي محدد ليغدو جزءاً أساسياً من هذا البرنامج. ويمكن أن يتم ذلك بدعم من منظمات عديدة عاملة في الأردن مثل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4. ضمان التزام الممولين المستمر بدعم البرنامج

سيكون من الضروري القيام بحملة مكثفة لتأمين التمويل اللازم للتنفيذ الكامل للبرنامج. وقد تبدأ هذه الحملة بعقد اجتماعات مع الممولين المحتملين لعرض المشروع عليهم. كذلك يمكن عقد اجتماعات ثنائية مع أهم آليات التمويل العالمية مثل مرفق البيئة العالمي، خاصة وأن مثل ذلك قد أظهر نجاحاً كبيراً في العديد من الحالات المشابهة. وتوفر مؤتمرات الدول الأطراف واللقاءات التي تتم على هامشها فرصاً ممتازة لعقد هذه الاجتماعات.

مراجع

- تقرير البلاغ الوطني الأول الموجه لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، المؤسسة العامة لحماية البيئة، 1999.
- تقرير البلاغ الوطني الثاني الموجه لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، وزارة البيئة، 2009.
- مسودة الدراسة الوطنية للتطور البيئي والاقتصادي في ضوء التغير المناخي (تقرير NEEDS)، أيار 2010.
- أجندة القرن 21- الأردن: نحو تنمية مستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2002.
- تقرير الوضع البيئي في الأردن: التقرير الأول، وزارة البيئة، عمان، 2009.
- الأجندة الوطنية: الأردن الذي نريد 2006-2015، عمان، 2006.
- دائرة الإحصاءات العامة (2003): الإحصاءات الزراعية الأردنية.
- دائرة الإحصاءات العامة (2009): الإحصاءات البيئية الأردنية.
- دائرة الإحصاءات العامة (2010): الإحصاءات الزراعية الأردنية.
- دائرة الإحصاءات العامة (2004): كتاب الإحصاءات البيئية الأردنية 2003.
- مؤسسة المواصفات والمقاييس (2006).
- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة (1991): الاستراتيجية الوطنية للبيئة.
- وزارة التخطيط (1995): خطة العمل الوطنية للبيئة.
- وزارة المياه والري (1995): الاستراتيجية الوطنية للمياه.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002): خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006.
- وزارة الزراعة (2003): الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية.
- وزارة التنمية الاجتماعية (2003): استراتيجية التخفيف من الفقر.
- وزارة البيئة (2005): الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لمكافحة التصحر.
- النتائج الأولية لتعداد السكان والمنازل 2004، الحكومة الأردنية.

IPCC [Core Writing Team, Houghton J. T., Ding Y., Griggs D.J., Noguera M., Trenberth, K., van der Linden, X. Dai, K. Maskell, and C.A. Johnson (eds.)]. (2001). *Climate change 2001: The Scientific Basis*. Part of the contribution of Working Group I to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, 881pp.

The World Bank. (2009). *Gender and Agriculture Sourcebook*. Washington.